مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن مخبر الدراسات النقدية والأدبية المعاصرة جامعة تيسمسيلت/الجزائر
ISSN 2571-9882 EISSN 2600-6987
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/297
Contemporary Studies is a bi-annual open access International double-blind journal. It is published by the University of Tissemsilt, Algeria.

المجلد: 07/ العـدد: 01/ جوان (2023)، ص.705/695

مقاربة أبوفونية للظواهر الصرافية والصواتية في الفعل الأجوف الواوي

Apophony Approach to morphology and phonology phenomena in the "Wawi Ajwaf" verb

الهام بغداد*
ilham_boughdad@um5.ac.ma
جامعة محمد الخامس
المغرب

سعيد الدوام
saidsaiddawam@gmail.com
جامعة السلطان مولاي سليمان
المغرب

تاريخ الاستلام: 2022/11/13 تاريخ القبول: 2022/03/20 تاريخ النشر: 2023/06/02

ملخص:

يروم هذا المقال البحث في إشكالات الفعل الأجوف الواوي في اللسان العربي، سعيا منا إلى تقديم إجابات تفسر مختلف الظواهر الصواتية والصرافية التي يعرفها هذا النوع من الأفعال. فالظواهر اللغوية في هذا اللسان في حاجة إلى دراسات توسع دائرة البحث لتتجاوز النظرة الخطية للمعطيات اللغوية كما هو الأمر في الدرس اللغوي العربي القديم، لا لبيان عجزه أو نقصه، وإنما لأن البحث اللغوي تتحكم فيه مجموعة من العوامل سواء الزمانية أو المكانية. ولا شك أن البحث اللساني اليوم قد أتيح له من الأدوات الإجرائية ما لم يتح للبحث اللغوي القديم.

لقد حاولنا من خلال هذا المقال إبراز التصور العربي القديم للظواهر الصرفية والصوتية التي يعرفها الفعل الأجوف الواوي والوقوف عند أهم الإشكالات التي عاقت هذا التصور دون الوصول إلى تفسير علمي لها، ولحل هذه الإشكالات استندنا على النظريات اللسانية وما قدمته من مناهج جديدة للتحليل.

كلمات مفتاحية: الفعل الأجوف، اللسان العربي، الظواهر الصوتية، اللسانيات.

Abstract:

This article aims to investigate the problems of "Wawi Aiwaf" verb in the Arabic tongue in order to provide answers about the various morphology and phonology phenomena associated with such verb. In Arabic, the linguistic phenomena need studies that go beyond the syntagmatic view of linguistic data, as in the old Arabic grammar. By virtue of temporaland spatial factors that affect the linguistic research, unlike the traditional linguistic one, the modern linguistic research has undoubtedly adopted more effective research methodologies.

Through this article, we have tried to highlight the ancient Arab view about the phonological and morphological phenomena underlyingthe "Wawi Ajwaf" verb, and tackle the most important problems that hindered this view without attaining a scientific explanation. To solve these issues, we have tapped into linguistic theories and its current methods of analysis

Keywords: *hollow action, Arabic tongue, phonology phenomenon, linguistic*

مقدمة:

تعتبر الاتجاهات اللسانية الحديثة مدخلا من مداخل إعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم، ولاسيما النظريات التي بنيت على أساس صواتي أو صرفي وسعت إلى تفسير الظواهر الصرفية والصواتية في الألسن عامة،

*المؤلف المرسل.

واللسان العربي خاصة، حيث إن اللغويين العرب درسوا وفسروا العديد من الظواهر لكن البعض الآخر ظل عالقا نظرا لكونه يتطلب أدوات وآليات لم تُتَحْ آنذاك، ومن ثم حاولت النظريات اللسانية تقديم تحليل يتجاوز الوصف إلى التفسير.

ولما كانت دراسة الإشكالات الصرافية والصواتية جملة وتفصيلا عسيرة علينا، ويصعب ضبطها بالنظر إلى حجم الدراسة مع الحيز الزمني المخصص لها، ارتأينا أن تكون دراستنا مقصورة على ظاهرة الإعلال في اللسان العربي، واخترنا الفعل الأجوف الواوي نموذجا.

يكتسي هذا المقال أهميته من كونه يسعى إلى إبراز التصور العربي القديم لهذه الظواهر الصرفية والصواتية التي تخص الفعل الأجوف الواوي، والوقوف عند أهم الإشكالات التي لم تحل في التصور العربي القديم بالاستعانة ببعض النظريات اللسانية الحديثة كالنظرية المقطعية[1] والنظرية الأبوفونية، ونظرية العناصر[2] التي وظفها الأستاذ الدكتور محمد التاقي في محاولة منه لصنع آلة تستطيع التنبؤ بعنصر العلة الناقص في الجذر، ومعرفة المسار الاشتقاقي للفعل.

أولا: الظواهر الصرفية والصواتية في الفعل الأجوف الواوي:

1. الظواهر الصرفية في الفعل الأجوف الواوي:

يأتي الفعل الأجوف الواوي في الماضي على ثلاثة أوزان؛ فعَل بفتح العين وفعِل بكسر العين، وفعُل بضمها، إذ "لا يخلو حرف العلة إذا كان عينا من أن يكون واوا أو ياء، وإذا كانت العين واوا فإن مثال الماضي منه على ثلاثة أبنية: فعَل وفعِل، وفعُل"[3]، فأما فعَل، فيأتي مضارعه على وزن يفعُل بضم العين نحو "قال/يقول"، و"جال/ يجول"، ولا يأتي منه يفعِل بالكسر كما كان متاحا في الصحيح، وهذا ما أكده ابن عصفور الإشبيلي بقوله: "وأما فعَل من ذوات الواو فمضارعها أبدا على يفعل بضم العين، نحو قال يقول، ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان وهما طاح يطيح، وتاه يتيه"[4]

لكن السؤال المطروح لماذا لا يوجد هذا المسار – فعَل يَفعِل – في الأجوف الواوي؟ يقدم الصرفيون العرب مجموعة من الإجابات حول هذا السؤال، إذ يرى ابن يعيش أن السبب في عدم وجود هذا المسار في هذا الباب هو الهروب من قلب الواو إلى ياء، يقول ابن يعيش: "فأما الأول وهو (فعَل) فإنه يأتي متعديا وغير متعدّ فالمتعدي نحو قال القول، وعاد المريض، وغير المتعدي نحو طاف وقام. والمضارع منه يفعُل نحو يقول ويعود ويطوف، ولم يأت من ذلك يفعل بالكسر لتسلم الواو من القلب إلى الياء"[5]

أما ابن عصفور فيرى أن السبب في عدم وجود هذا المسار في هذا الباب شيء آخر، "فإن قيل لأي شيء قالوا في مضارع فعَل من ذوات الواو يفعُل ومن ذوات الياء يفعِل وقد كان فعَل من الصحيح يجوز في مضارعه "يفعُل" "ويفعِل" نحو يضرِب ويقتُل؟ فالجواب عن ذلك شيئان:

أحدهما أنه لما حُول فعَل من ذوات الواو إلى فعُل جاء مضارعه كمضارع فعُل فالتزموا فيه يفعُل بضم العين، وأما فعل من ذوات الياء فلما حُول إلى فعِل أشبه فعُل من ذوات الواو في أن بناءها في الأصل فعَل مفتوح العين وأن كل واحد منهما حولت حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنس العين، كما التزموا في مضارع فعَل من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها.

والآخر أنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء فالتزموا في ذوات الواو "يفعُل" بضم العين لأن الضمة من جنس الواو وفي فعَل من ذوات الياء "يفعل" بكسر العين لأن الكسرة من جنس الياء. وهذا الوجه الآخر أولى لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام"[6] والسؤال الذي يطرح نفسه ما الدليل على أن هذه الأفعال؛ أعني: قال، قام، عاد، طاف، على وزن فعَل بفتح العين لا فعِل أو فعُل بكسرها وضمها؟

يجيب ابن يعيش على هذا السؤال بقوله: "فإن قيل فمن أين زعمتم أن هذه الأفعال أعني قال وعاد وطاف وقام أصلها فعَل بفتح العين ولم يكن فعِل أو فعُل؟ فالجواب أنها لا تخلو أن تكون فعَل كضرب أو فعِل كعلِم، أو فعُل كظرُف، فلا يجوز أن تكون فعِل بالكسر لأن المضارع منها على يفعُل بالضم نحو يقول ويعود والأصل يقْوُل ويَعْوُد، فنقلوا الضم إلى الفاء على ما سيأتي في موضعه ويفعُل بالضم لا يكون من فعِل على ما تقدم إلا ما شذ نحو فضِل يفضُل، ومِتَّ تموت والعمل إنما هو على الأكثر، ولا يجوز أن يكون فعُل بالضم لوجهين أحدهما أنهم قالوا: قُلتُه

وعُدت المريض وفعُل لا يكون متعديا ألبتة، والوجه الثاني أنه لو كان فعُل بالضم لجاء الاسم منه على فعيل كما قالوا في ظرُف ظريف وفي شرُف شريف فلما لم يقل ذلك. بل قيل قائل وعائد دلّ أنه فعَل دون فعُل"[7]، ويؤكد الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو الفتح عثمان بن جني أن هذه الأفعال: قال، قام، عاد، طاف،...على وزن فعَل بفتح العين وليس فعُل أو فعِل بقول أبو عثمان نقلا عن الخليل: "يدلك على أن أصله فعَلت قولهم قلته لأنه ليس في الكلام فعُلت متعديا"[8]، ومنه أكد ابن جني أن "وجه استدلال الخليل على أن قلت فعَلت، أنه لا يخلو من أن يكون فعَلت أو فعُلت أو فعِلت، وليس قسم رابع، فلا يمكن أن يكون فعُلت لأن فعُلت لا يكون متعديا، وقد قالوا قُلتُه فإن قال قائل فهلا جعلت قلتُ فَعِلت؟ قيل: لو كان كذلك لقيل قِلت كما قالوا خِفتُ كما كان فعِلت، وشيء آخر يدل على أن قُلت فعَلت دون فعِلت وهو قولهم في المضارع يقول يفعُل، ويفعُل إنما بابه فعُل أو فعَل دون فعِل وقد بطل أن يكون قلت فعُلت لقولهم قلته، فبقي أن يكون فعَلت دون فعِلت وفعُلت"[9].

يجمع هؤلاء الصرفيون على أن هذه الأفعال على وزن "فعَل" ولا يمكن أن تكون فعُل أو فعِل. ودليلهم على ذلك أن فعُل تكون دائما لازمة وهذه الأفعال فيها اللازم وفيها المتعدي، وحتى إن كان لازما لا يجيء اسم الفاعل منه على وزن فعيل كما هو الحال بالنسبة ل فعُل، بل على وزن فاعل نحو قام فهو قائم وطاف فهو طائف، ولا يمكن أن تكون على وزن فعِل لأن مضارع هذه الأفعال على وزن يفعُل، وفعِل يكون مضارعها على وزن يفعَل أبدا. ثم إن مسار فعِل يفعُل غير موجود إلا ما شذّ نحو: فضِل يفضُل، مِتَّ تموت، دِمت تدوم وقد يكون هذا من باب تداخل اللغات.

وأما الوزن الثاني في الأجوف الواوي وهو فعِل بكسر العين فالمضارع منه على وزن يفعل أبد كما كان الصحيح كذلك ولم يشذ من ذلك شيء إلا مِتَّ تموت، ودِمت تدوم اللذان جاء مضارعهما على وزن يفعُل، وطاح/ يطيح، وتاه/يتيه اللذان جاء مضارعهما على وزن يفعِل مثل حسِب يحسِب، لكن هذين المسارين (فعِل/ يفعُل)، (وفعِل/ يفعِل) غير قياسيين والأفعال التي جاءت عليهما تكون من باب الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وفي هذا السياق نجد ابن عصفور يقول: "وأما فعِل المكسورة العين فيجيء مضارعها أبدا على يفعَل بفتح العين، ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان هما مِتَّ تموت ودِمت تدوم فجاء مضارعهما على وزن يفعُل بضم العين على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات وذلك أنهم قالوا مُتُّ ودُمت كَعُدتَ فيكون تدُوم وتموت مضارعين ل دُمت ومتُّ ومن قال مِتّ بالكسر ودِمت لم يستعمل لهما مضارعا بل اجتزأ بمضارع مُت ودُمت عنه"[10]. ويؤكد سيبويه أن فعِل على يفعَل في المضارع بقوله: "وأما يفعَل من خِفت وهِبت فإنه يخاف ويهاب لأن فعِل يلزمه يفعَل"[11]

ويؤكد ابن يعيش رأي ابن عصفور وسيبويه بقوله: "[...]الثاني وهو فعِل فإنه يأتي متعديا وغير متعد فالمتعدي نحو خاف كقولك خفت زيدا، وغير المتعدي نحو راح يومنا يراح، ومال زيد إذا صار ذا مال، والمضارع منه يفعَل بالفتح، نحو يخاف ويراح[...]ولم يجئ من هذا يفعِل بالكسر إلا حرفان وهما طاح يطيح وتاه يتيه فإن الخليل يزعم أنهما مثل حسِب يحسِب وهو طوّحت وتوّهت فظهور الواو في طوّح وتوّه يدل أنهما من الواو وإذا كانا من الواو فلا يجوز أن يكونا فعَل بفتح العين لأن ما كانت عينه واوا وماضيه فَعَل فإن مستقبله يفعُل بالضم مثل قال يقول وقام يقوم فلما قيل يطيح ويتيه على يفعِل بالكسر علمنا أن ماضيه فعِل مكسور العين"[12]

ويقول الأستراباذي في ذلك أيضا: "اعلم أن القياس في فعِل مكسور العين فتحها ويضيف القياس في مضارع فعِل بالكسر يفعَل بالفتح لأنهم أرادوا أن يخالف الماضي المضارع لفظا كما خالفه معنى"[13].

الملاحظ هو أن جميع هؤلاء الصرفيين يتفقون بخصوص هذا المسار (فَعِل/ يَفعَل) الذي لا يثير أي إشكال باستثناء أربعة أفعال والتي قد يكون سبب خروجها عن القاعدة هو تداخل اللغات.

وأما الوزن الثالث وهو **فعُل** بضم العين فلم يأت منه في هذا الباب (الأجوف الواوي) إلا فعل واحد ووحيد، وهو طال يطول، يقول ابن يعيش "وأما فعُل" منه طال يطول إذا أردت خلاف قصر وهو غير متعدّ كما أن قصُر غير متعد فهذا من المعتل نظير ظرُف من الصحيح ألا ترى أنهم قالوا في الاسم منه طويل كما قالوا ظريف[14]

ونجد المثال نفسه "طال"يتكرر عند المازني يقول في هذا الإطار يقول: "وأما طُلت فهي فعُلتُ فاعتلت فعُلت غير محولة، و الدليل على ذلك طويل وطُوال لأن فعُلت يجيء الاسم منه على فعيل وفعال نحو ظرُف فهو ظريف وكرُم فهو كريم وهذا أكثر من أن يُؤتى عليه"[15]

الملاحظ أن هذا المسار (فعُل يفعُل) في هذا الباب(الفعل الأجوف الواوي) لم يأت منه إلا فعل واحد وهو طال يطول، ومن هنا يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة والإشكالات:

- لماذا لم يطرد هذا الوزن في هذا الباب؟ وما المانع من ذلك؟
- لماذا جميع أفعال هذا الوزن – فعُل – لازمة بخلاف فعَل وفعِل اللذان جاء منهما اللازم والمتعدي؟
- هل يمكن إقرار أن طال وزنها فعُل أم أن وزنها فعَل حتى وإن جاء الاسم منها على فعيل؟
- هل هذه الضمة الموجودة في العين حركة تصنيفية لا أقل ولا أكثر أم أن لها وظيفة أخرى؟

2. الظواهر الصواتية في الفعل الأجوف الواوي:

من الملاحظ أن حرف العلة في الفعل المعتل بصفة عامة والفعل الأجوف بصفة خاصة تارة يظهر وتارة لا يظهر وهذا هو السبب الذي جعل الدارسين يتعاملون مع هذه الأفعال المعتلة، ومن بينهم الفعل الأجوف معاملة خاصة لأن هذه الأفعال تحمل عنصرا أو عنصرين تارة يتحقق وتارة لا يتحقق، فما السبب في عدم ظهور حرف العلة؟ وما السبب في اعتلال هذه الأفعال؟

نجد مجموعة من الإجابات عند اللغويين العرب حول اعتلال هذه الأفعال من بينها الإجابة التي يقدمها ابن عصفور الإشبيلي إذ يقول: "فإن قيل فلأي شيء اعتلت هذه الأفعال وهل بقيت على أصولها فكنت تقول: قوَم وطوَل وخوِف وبيَع وكِيد فالجواب أن فعُل وفعِل قلِبت فيهما الواو والياء إلى أخف حروف العلة وهو الألف، ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها وأما فعَل فقلبت الواو والياء ألفا لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين أعني فتحة الفاء وفتحة العين فقالوا: في قَوَم وبَيَع قام وباع فقلبوا الواو والياء ألفا لخفة الألف ولتكون العين حرفا من جنس حركة الفاء"[16]

أما ابن يعش فيرى أن العلة في اعتلال هذه الأفعال هو كثرة استعمالهم لها والعرب كانوا دائما يكرهون الثقل ويميلون إلى الخفة فأرادوا تخفيفها وذلك بإعلالها بقوله: "لا يخلو حرف العلة إذا كان ثانيا عينا من أحوال ثلاثة إما الاعتلال وهو تغيير لفظه وإما أن تحذفه وإما أن يسلم ولا يتغير والأول أكثر وإنما كثر ذلك لكثرة استعمالهم إياه وكثرة دخوله في الكلام فآثروا إعلاله تخفيفا وذلك في الأسماء والأفعال"[17]، ويؤكد سيبويه هذا في حديثه عن الأجوف يقول سيبويه: "اعلم أن فعَلت وفعُلت منهما معتلة كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو وإنما كان هذا الاعتلال في الواو والياء لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياهما وكثرة دخولهما في الكلام"[18]

ومعلوم أن حرفي العلة، سواءً أكان واواً أم ياءً ينقلب ألفا كلما كان متحركا ومنفتح ما قبله، روما للتخفيف أو الخفة لأن العرب كانوا يكرهون الثقل ويميلون إلى الخفة وأخف حروف العلة هو الألف، يقول المبرد، في حديثه عن الواو والياء: "فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك: "فَعَل" وذلك نحو قولك: قال، باع، وإنما انقلبت لأنها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها"[19]، ونجد أن الزمخشري يؤكد أن السبب في اعتلال الواو أو الياء هو تحركها وانفتاح ما قبلها يقول: "لا تخلو من أن تُعلا أو تُحذفا أو تَسلما فالاعتلال في قال وخاف وباع وهاب وبابٌ ونابٌ ورجل مالٌ ولاع ونحوهما مما تحركتا فيه وانفتح ما قبلها"[20]

وإذا كان المسوغ الرئيسي لاعتلال حرف العلة هو تحركه وانفتاح ما قبله فلماذا اعتلت هذه الأفعال؛ أقول أخاف يُقَال يُخاف. رغم أن ما قبل حرف العلة ساكن وليس متحركًا، إذ الأصل فيها أَقْوُل وأَخْوَف، و يُقْوَل ويُخْوَف؟

يقول ابن عصفور الإشبيلي: "فإن قيل الأصل يقْوم ويصْول وبيْيع ويكيْد ويخْوف فحرفا العلة وهما الواو والياء قد أسكن ما قبلهما وإذا أسكن ما قبل حرف العلة صح نحو: ظبي وغزو وهذا في المعتل اللام فالأحرى أن يكون ذلك المعتل العين لأن العين أقوى من اللام وأقرب إلى أن تصح، فالجواب أنهم أعلوا المضارع حملا على الماضي، فلم يمكنهم أي يعلوا بقلب حرف العلة ألفا مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلة فأعلوا بالنقل فنقلوا حركة العين إلى الفاء كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب فلما نقلوا في يقْوُل" ويطْوُل صار يقُول ويطُول ولما نقلوا في يكْيد ويخْوَف صارا يكَيد ويَخَوْف ثم قلبوا الواو والياء ألفا لتحركهما في الأصل قبل النقل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ، ولم يعتدوا بالسكون لأنه عارض بسبب النقل والعارض الغالب فيه ألا يعتد به"[21]

ويذهب الأستراباذي في نفس اتجاه ابن عصفور بقوله: "الفعل في هذا الإعلال على ضربين أصل ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبله كيَخاف، ويُهاب ويُعاب أو الماضي، مما بني من ذب الزيادة، أفعل نحو أقام وأبان، واستفعل نحو استقام واستبان أو ما يبنى للمفعول من مضارعهما نحو يُقام ويستبان وشذ أعول وأغيلت المرأة واستحوذ وأجود وأطوَل واستروح أي شم الريح واختيلت السماء وأغيمت"[22]

ويرى ابن يعيش أن علة اعتلال هذه الأفعال – يقول يعود يقال يُخاف – هو إجراؤها مجرى الماضي لأنه إذا اعتلّ الماضي اعتل المضارع وإذا صح الماضي صح المضارع لأن الأفعال كلها جنس واحد،" ألا ترى أنه لولا إعلال قام ما لزم إعلال أقام، وكذلك مضارع كل معتل نحو: يقول ويعود والأصل يقْول ويعْود بضم العين لأن ما كان على فعل بفتح العين فمضارعه يفعُل نحو يقتُل ولا يجيء على يفعِل على ما عليه الصحيح لئلا ترفع ذوات الواو إلى الياء فنقلوا الضمة من الواو في يقول إلى القاف وإنما فعلوا ذلك مع سكون ما قبل الواو فيه لأنهم أرادوا إعلاله حملا على الفعل الماضي في قال وعاد لأن الأفعال كلها جنس واحد والذي يدل أن الإعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صح الماضي صح المضارع ألا ترى أنهم قالوا عوِر وحِل فصححوها قالوا: يعْور ويحْول وعاور وحاول فصححوا هذه الأمثلة لصحة الماضي"[23]

ويرى المبرد أن سبب اعتلال الأفعال الجوفاء في المضارع رغم عدم وجود أي سبب للاعتلال هو السعي إلى عدم اختلاف الفعلين ويقصد الفعل الماضي والمضارع، يقول المبرد: "فإن قلت يفعَل فما كان من بنات الواو فإن يفعَل منه يكون يفعُل كما كان قتل يقتُل، ولا يقع على خلاف ذلك لتظهر الواو، وذلك قولك قال يقول وجال يجول وعاق يعوق وكان الأصل يعْوق ويجْول مثل يقتل، ولكن لما سكنت العين في فعَل سكنت في يفعُل لئلا يختلف الفعلان"[24]

وكما أن هذه الأفعال رغم عدم وجود العلة المقتضية للاعتلال، وهناك أفعال فيها العلة التي توجب الإعلال ، وهي تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، إلا أنها لم تعتل والملاحظ على هذه الأفعال أنها على وزن فعل بكسر العين مثل حول، عوِر، عوِج، شوِس...فلماذا صحت هذه الأفعال ولم تعتل مثلما اعتلت باقي الأفعال الجوفاء؟

يجيب الأستراباذي بقوله: "وإنما لم يُعل نحو حول وعوِر لأن الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب افعلّ وافعالّ كما ذكرنا في صدر الكتاب، فالثلاثي وإن كان أصلا لذوات الزيادة في اللفظ لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عكس الأمر فأجري الثلاثي مجرى الزيادة في التصحيح تنبيها على أصالته في المعنى المذكور"[25].

رأينا في نصوص سابقة أن الأفعال المضارعة والأفعال المزيدة تحمل على الفعل الماضي في الإعلال، لكن هذه الأفعال التي تدل على العيوب والألوان، عوِر حوِل عوِج رغم كونها ماضية ثلاثية غير مزيدة إلا أنا هي من حُملت على غيرها، أي على صيغتي افعلّ وافعالّ، لأن هاتين الصيغتين هما اللتان وُضعتا في الأصل للدلالة على العيوب والألوان، وليس صيغة فعِل فكان حمل فعِل على افعلّ وافعالّ أقوى من حمْل افعلّ وافعالّ على فعِل ولما صحّت هاتين الصيغتين افعلّ وافعالّ صحت صيغة فعِل الدالة على عيب أو لون، يقول ابن جني نقلا عن المازني: "وأما قولهم عوِر يعوَر، وحوِل يحوَل وصيِد يصيَدُ فإنما جاؤوا بهن على الأصل لأنهن في معنى لا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله نحو ابيضت واسوددت، واعوررت واحوللت فلما كن في معنى لابد له من أن يخرج عن الأصل لسكون ما قبله تحركن ولو كنّ على غير هذا المعنى لاعتللن"[26]

ويقول ابن جني معلقا على قول المازني "فإن قال قائل هلا أعلُّوا عوِر صيِد كما أعلوا "خاف وهاب وأصلهما خوِف وهيِب؟" فالجواب أن "عور" في معنى اعورّ فلما كان اعور لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو صحّت العين في حوِل ونحوهما لأنهما قد صحّت فيما هو بمعناها فجُعلت صحّة العين في "فعِل" أمارة، لأنه في معنى افعلّ"[27]

ونجد هذا الكلام عند سيبويه كذلك، يقول: "وأما قولهم عوِر يعوَر وحوِل يحوَل، وصيد يصيد فإنما جاؤوا بهن على الأصل في معنى ما لابد لي من أن يخرج على الأصل نحو اعوررت واحوللت، وابيضت واسوددت فلما كن في معنى ما لابد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحرّكن. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا"[28]

واستنادا إلى هذه النصوص فالأفعال التي على وزن فعِل بكسر العين وتدل على لون أو عيب فإنها تصح وذلك لأنها مشتقة من صيغة صح فيها حرف العلة فكما وجب التصحيح في الصيغة الأصلية وجب في الصيغة المشتقة، لكن

هذا النوع من الأفعال غير مطرد في اللسان العربي، فحسب الإحصاءات التي توصلنا إليها عند جردنا للأفعال الثلاثية الجوفاء، وجدنا أن عدد هذه الأفعال التي صح فيها حرف العلة لا يتجاوز أربعة وعشرين فعلا، سبعة عشر فعلا أجوف واويا، وسبعة أفعال جوفاء يائية وهذا العدد يعتبر قليلا بالمقارنة مع مجموع الأفعال الجوفاء الذي يصل إلى خمسمائة فعل أجوف.

3. تفسير الدرس اللغوي القديم للظواهر الصرفية في الفعل الأجوف

يتحقق الفعل الأجوف الواوي مع ضمائر الخطاب والتكلم وضمير الغائبات بصورة غير التي يكون عليها مع الأسماء الظاهرة وضمائر الغياب حيث يتحقق مع هذه الأخيرة، أي الأسماء الظاهرة وضمائر الغياب، إذ تقلب الواو ألفا نحو قَوَل زيد تصبح قال زيد، وقوَلا تصبح قالا بينما تحذف منه الواو إذا أسند إلى ضمائر المتكلم والخطاب وضمير الغائبات هن نحو قوَلتُ تصبح قلتُ، قولتَ تصبح قلتَ، قولنَ تصبح قُلنَ.

يقول ابن عصفور الإشبيلي: "فإن كان الفعل على "فعَل" فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو فإن كان من ذوات الواو حولته إلى فعُل بضم العين ثم نقلتْ حركة العين إلى الفاء، فتقول "قُلت" و "قُلتَ"."[29]، لكن السؤال الذي يمكن طرحه لماذا حولنا فعَل إلى فعُل ثم نقلنا حركة العين إلى الفاء؟ لماذا لم ننقل حركة العين دون تحويل؟

يجيب ابن عصفور الإشبيلي على الإشكال السابق بقوله: "فإن قيل ولأي شيء حوّلت "فعل" إلى فعُل في ذوات الواو وإلى فعِل في ذوات الياء؟ فالجواب أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى التاء ولم نحولها كسرة ولا ضمة، لم يُدْر هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصلية التي كانت قبل النقل أو فتحة العين"[30].

ويوضح ابن جني كيفية الانتقال من قوَلت إلى قلت إذ يقول: "فأصل قُلت قَوَلْت فنقلت قَوَلْتُ إلى قَوَلْتُ لأن الضمة من الواو ثم قُلِبَت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير أعني التاء فسقطت العين فنُقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت "قُلْتُ"[31]

من خلال النص السابق يظهر أن أصل "قُلْتُ" هو "قَوَلْتُ" أي أنها على وزن فَعَلتُ لكن حينما نريد إسنادها إلى ضمير تكلم أو خطاب ننقلها إلى "قَوَلتُ" لتصبح على وزن فَعُلْتُ وعين الفعل، أعني الواو، متحركة و منفتح ما قبلها فتقلب بذلك ألفاً و بعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير وإذا التقى ساكنان الأول منهما حرف علة يحذف فتُحذف العين و تُنقل حركتها إلى الفاء و تصبح قُلْتُ، هذه إذن هي المراحل التي تقطعها "قوَلت" لتصبح "قُلت".

ويرى ابن جني أن سبب تغيير حركة الفاء عما كانت عليه، هو الدلالة على حذف عين الفعل كما أن تغييرها يبين أن الفعل متصرف لا جامد يقول ابن جني: "فإن قيل ولم نُقلت (قُلت) إلى (فعُلت)؟ قيل لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرف، ألا ترى أن (ليس) لما لم يريدوا فيها التصرف لم يغروا حركة الفاء وذلك قولهم (لست) فلما كانت القاف في قولت مضمومة بعد أن كانت مفتوحة في قال دلك ذلك على أن الفعل متصرف وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ما ألا ترى أنك لو قلت (قلت) لجرى مجرى لست ولم تكن ثم حركة غريبة تدل على العين المحذوفة وأن الفعل متصرف، ونقلت قُلْت إلى فعُلت لأن الضمة من الواو"[32]

ثانيا: مقاربة أبوفونية للظواهر الصرفية والصواتية في الفعل الأجوف الواوي.

سبق وأن رأينا أن الظواهر في الفعل الأجوف الواوي فيها ما هو صرفي وما هو صوتي؛ فالأول: (الجانب الصرفي) خاص بالتغييرات التي تطرأ في اللفظ ويعقبها تغيير في المعنى، والثاني خاص بالتغييرات التي تحدث في اللفظ دون أن يعقبها تغيير في المعنى، وسنرى كيف تم تناول وتفسير هذه الظواهر في إطار الدرس اللساني الحديث .

1. مقاربة أبوفونية للظواهر الصرفية في الفعل الأجوف الواوي.

رأينا أن (الآلة) التي وضعها الدكتور محمد التاقي والتي اقترح من خلالها اقتراحا يقول بعدم التمييز بين أصوات اللين (y / w) ، والصوائت المرتفعة (**U** وi) على المستوى الصواتي، فالصائت المرتفع المستدير(u) وصوت اللين المستدير (w) أصبح يرمز لهما على المستوى الصواتي بالرمز(U)، والصائت المرتفع غير المستدير

(i)وصوت اللين غير المستدير(y) أصبح يرمز لهما بالرمز (I)، ومسألة تحقق هذه العناصر(U وI) صوامت أم صوائت مرتبط بمواقعها في الهيكل؛ إذا ارتبطت بالنواة ، تتحقق صوائت (u-i) وإذا ربطت خارج النواة تتحقق صوامت (y وw)، وإذا ربطت خارج النواة تتحقق صوامت (w وy)، تمكننا من التنبؤ بالعنصر الناقص في الجذر، أهو واو أم ياء ، كما تمكننا من معرفة المسار الاشتقاقي للفعل، وسنرى كيف تتم هذه العملية، بالعمل على بعض المعطيات في اللسان العربي لنأخذ المثال الآتي:

طال: ṭaala:

لقد صنف اللغويون العرب هذا الفعل ضمن الأفعال، التي على وزن فعُل، لكن المثير في الأمر هو أن هذا الفعل هو المثال الوحيد في الأجوف الواوي، الذي يتكرر عند جميع اللغويين. وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال، هل هذا المسار موجود أصلا؟ وإذا كان موجودا فما المانع الذي جعل هذا الوزن (المسار) غير مطرد في الفعل الأجوف؟ سنبدأ عملية التمحيص ، لنرى هل هذا المسار موجود فعلا أم غير موجود ، وإذا لم يكن موجود فما المانع من ذلك ؟

الشكل 1: التمثيل الأبوفوني للفعل طال

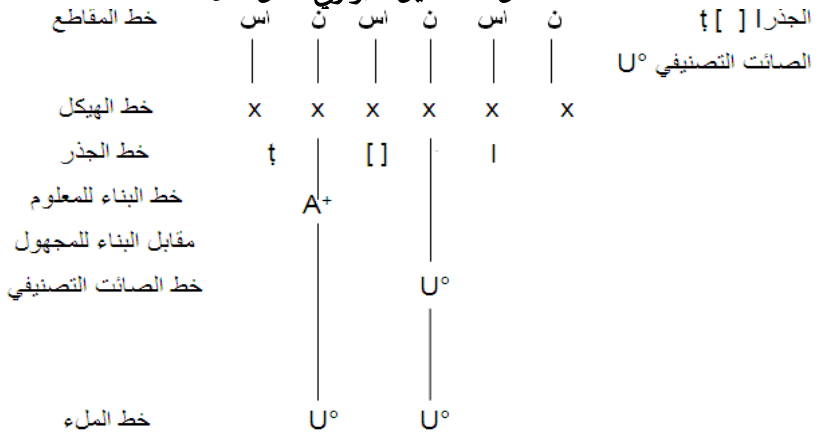

بعد وضع الخطوط اللازمة، بدأنا عملية الملء، ثم اللجوء أولا إلى العنصر التصنيفي /U°/ والذي يحمل جذبا محايدا أي أنه يستنسخ نفسه على خط الملء ليعطينا /U°/ ، وبما أن هذا الأخير عنصر مستنسخ ليس له الحق في أن يملأ داخل المقطع ، لذلك نلجأ إلى صائت البناء للمعلوم مقابل البناء للمجهول /A+/ ، والذي يحمل جذبا موجبا أي أنه عنصر توليدي إبداعي، يولد لنا على مستوى خط الملء العنصر /U°/ ، لكن الملاحظ هو أن هناك تجاور عنصرين متماثلين على نفس الخط – خط الملء (U° U°) وهذا فيه خرق لمبدأ المحيط الإجباري[33]، ليكون بذلك هذا هو المانع من عدم وجود هذا المسار : فعُل ، يفعُل – في الأجوف الواوي، ويمكن اعتبار الفعل طال يطول استثناء خرج عن القاعدة أو كما عبر عنه من طرف اللغويين العرب بالشاذ، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

رأينا ثلاثة توليفات في هذا الباب، الأول مع العنصر التصنيفي A+ ، وتأكدنا أن هذه الإمكانية متاحة في العربية. والتوليف الثاني مع العنصر التصنيفي /I°/ ورأينا أن هذه الإمكانية متاحة في العربية كذلك، والتوليف الثالث مع العنصر التصنيفي U° وتأكدنا عن طريق عملية التمحيص أن هذه الإمكانية غير متاحة في العربية. و الآن سننتقل إلى التوليف الرابع مع العنصر التصنيفي /+ø/ (العلامة الفارغة)، ونبدأ عملية التمحيص لنرى ما مدى إمكانية هذا التوليف في الأجوف الواوي .

الشكل 2: تمثيل أبوفوني لتوليف الفعل الأجوف الواوي مع العنصر التصنيفي /+ø/

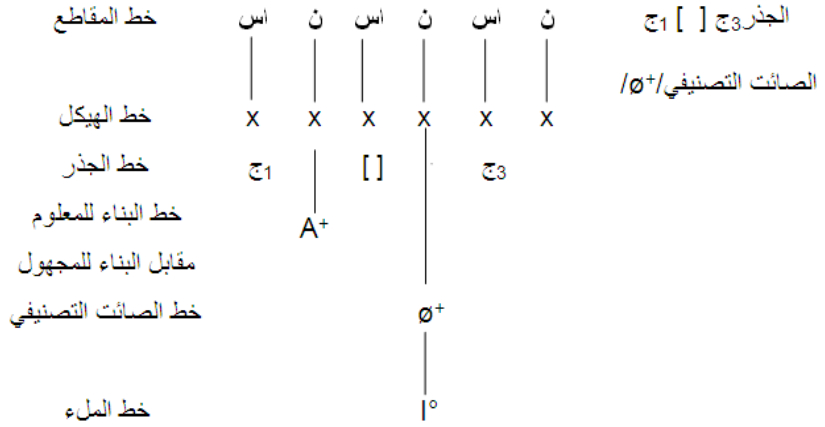

بعد وضع الخطوط اللازمة بدأنا عملية الملء، لجأنا أولا إلى العنصر التصنيفي /+ø/ والذي يحمل جذبا موجبا، أي أنه عنصر توليدي إبداعي ويولد لنا على خط الملء العنصر (I°) والذي يتحقق ياء "y" إذا ربط خارج النواة. ومن هنا نتأكد من عدم إمكانية هذا التوليف في الأجوف الواوي. ونتأكد من عدم وجود مسار فعَل يفعِل في الأجوف الواوي ، كما نلاحظ الارتباط الوثيق بين العنصر التصنيفي وعنصر العلة، وهو الذي عبر عند اللغويين القدامى بعلاقة الأخوة بين هذه العناصر كانوا يرون أن "الضمة" أخت الواو ، والكسرة أخت الياء.

2. مقاربة أبوفونية للظواهر الصوتية في الفعل الأجوف الواوي.

سنحاول تفسير الظواهر الصواتية في الفعل الأجوف الواوي ، بالاعتماد على مبادئ النظرية المقطعية ، مع إضافة بعض التعديلات الجديدة نحو :

- عدم القيام بتأويل استئناف المقطع الثاني إذا كان 2ج عنصر مصوت وليس بصائت ولا صامت .
- إذا كان لدينا العنصران(a و i) في التمثيل، فالعنصر(a) له حق الربط مرتين على الأكثر ومرة واحدة على الأقل والعنصر(i) له الحق في الربط مرة واحدة على الأكثر وصفر مرة على الأقل، وكذلك إذا كان العنصر (a) مع العنصر(u) فالأول له حق الربط مرتين على الأكثر ومرة واحدة على الأقل والثاني له حق الربط مرة واحدة على الأكثر وصفر مرة على الأقل.

والآن سنأخذ الفعل "طال" الذي أثبتنا أنه واوي الجذر ونبدأ التمثيل.

أثبتت اللغويون القدامى أن هذا الفعل أجوف على وزن فعل يفعل، إلا أننا في دراستنا الصرفية و باعتمادنا على بعض النظريات الحديثة أثبتنا أن هذا المسار غير موجود في الأجوف الواوي ، والمانع من ذلك هو أنه يخرف مبدأ المحيط الإجباري . إلا أن همنا هنا في الدراسة الصواتية ليس مسار الفعل، وإنما كيف تحول هذا الفعل من طَوُلَ /ṭawula/ في الأصل إلى " طال" [ṭaala] في التحقق الصوتي.

الجذر $\sqrt{ṭwl}$.

الشكل 3: التمثيل الأبوفوني للفعل الأجوف طال $\sqrt{ṭwl}$

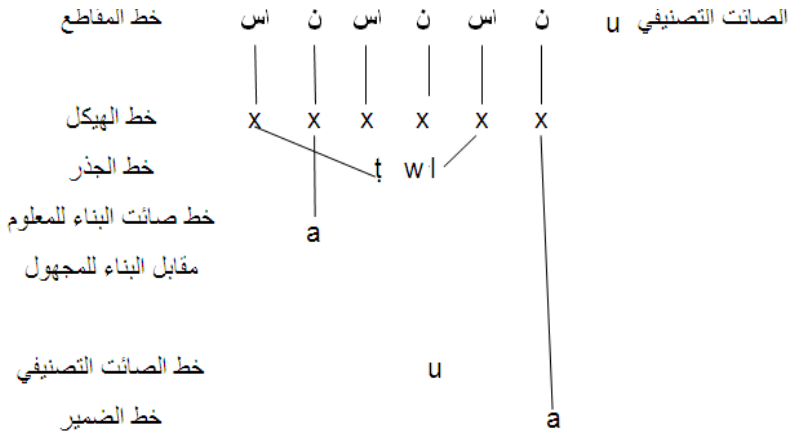

بعد التمثيل نلاحظ أنه بقي لنا استئناف فارغ لم يؤول مقطعيا، ولذلك لم يحقق صوتا وعنصران عائمان (w) و(u) هذا الذي كان يعبر عنه بقاعدة الحذف سابقا ، لكن رأينا أن البناء المقطعي هو المتحكم في تحقق أي عنصر من عدمه .

إلى جانب الافتراض الذي وضعنا يمكن أن نفترض افتراضا آخر، وهو القيام بعملية إسقاط الأنوية (جمع نواة) وأن أي استئناف مملوء بحرف علة وجد بين نواتين مملؤتين بصائتين لن يربط، لكن هذا يطرح إشكالا إذا كان الصائتان مختلفين. في هذه الحالة ننظر أي الصائتين أقوى فيختفي الضعيف وينتشر القوي ليملأ مكانه لنبدأ التمثيل.

خاتمة:

نخلص من خلال ما سبق إلى النتائج الآتية:

- الصائت التصنيفي يتغير من الماضي إلى المضارع. إذا كان الصائت في الماضي هو (a) يصبح في المضارع (u)،وإذا كان الصائت هو (a) تأويلية، أي العلامة الفارغة (Ø)، يصبح في المضارع (i) و إذا كان الصائت في الماضي هو (i) يصبح في المضارع (a) أما إذا كان الصائت التصنيفي هو (u) فإنه يظل على حاله في المضارع (u)
- المتحكم في عدم وجود مسار - فَعَلَ يفعِلُ - في الأجوف الواوي هو الصائت التصنيفي؛ ذلك فإن الصائت التصنيفي في الأجوف الواوي الذي على وزن فعَل هو(a) حقيقية التي تعطي على مستوى المضارع (u)، في حين أن الأجوف اليائي صائته التصنيفي (a) تأويلية، أي العلامة الفارغة (Ø)، و التي تعطي على مستوى المضارع (i).
- المانع من عدم وجود مسار – فعُلَ يفعُل - في الفعل الأجوف هو مبدأ المحيط الإجباري
- المتحكم في عدم تحقق عنصر العلة في الفعل الأجوف هو البناء المقطعي ذلك أن اللسان العربي لسان مقطعي وليس قطعيا.

الإحالات:

1 - تأسست النظرية المقطعية على يد الباحثين الكنديين كاي، و جون لوفينستام سنة 1984 بعد عجز النظرية التنضيدية (مككارثي 1979)على تفسير الكثير من الظواهر الصواتية كظاهرة المد التعويضي في اللسان العبري، ورغم أن النظرية المقطعية تجاوزت النظرية التنضيدية، إلا أنها احتفظت ببعض مبادئها، كاعتماد تعدد الخطوط في التمثيل الصواتي، ومبدأ المحيط الإجباري الذي يمنع تجاور عنصرين مماثلين على نفس الخط، وعقود الربط التي تربط العناصر الصائتية والصامتية بمواقعها في الهيكل، كما اعتمدت على بعض المبادئ الجديدة كإضافة خط المقاطع، واعتبرت أن كل مقطع يتكون من استئناف وقافية ، وهذه الأخيرة تتكون من نواة وذيل، بعد هذا ستتخلى عن الذيل، وتعتبر أن كل مقطع يتكون من استئناف ونواة مرتبطة دائما بقافية مع إمكانية تفرع عنصر قافية

[2]- بنيت هذه النظرية على نظرية الجذب والعمل، وحاولت تصنيف القطع الصوتية ووضعتها في ثلاث مجموعات؛ قطع صوتية لها جذب موجب : الصوائت +/A/، وقطع صوتية لها جذب سالب : الصوامت -/ص/ ، وقطع صوتية لها جذب محايد : °/U / و °/ I /(الصوائت المرتفعة وأصوات اللين التي عبر عنها بالرمزين (Uو I) . وبما أن العلامة ø دائما تتحقق صائتا سيكون لها جذب إيجابي هي الأخرى، ليصبح المسار الجديد $\varnothing^{+} \longrightarrow I^{\circ} \longrightarrow A^{+} \longrightarrow U^{\circ}$ أي أن عنصرا، ذو جذب موجب يعطي عنصرا ذو جذب محايد، الذي يعطي عنصرا ذو جذب موجب، الذي يعطي بدوره عنصرا ذو جذب محايد . وبما أننا في إطار دراسة ظاهرة الإعلال بشكل عام والفعل الأجوف بشكل خاص ، وهذه الظاهرة متعلقة بأصوات اللين (w و y) اللذان أصبحنا نرمز لهما بالرمز (U وI) بشراكة مع الصائتين (ʊ وi) وبما أن هذين العنصرين ليس محددين، هل هما صائتين أم صامتين فلا يمكن أن نضعهما في الجذر بتعبير آخر إذا كنا أمام جذر معتل، يجب أن نترك مكان عنصر العلة فارغا ونرى كيف يمكن أن نتنبأ به وبمساره الاشتقاقي.

[3]- ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى ، ص 52.
[4]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 24 .
[5]- ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى، ص 26.
[6]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص25-26-27
[7]- ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى ص 53.
[8]-ابن جني نقلا عن المازني كتاب المنصف ، 1954م، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى. الجزء الأول ص 236.
[9]-المرجع نفسه. الصفحة 236
[10]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 23-24-25.
[11]-سيبويه، 1982م، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية 1982. ج 4، ص 339.
[12]-ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى، ص 54-55.
[13]-الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص 135،
[14]- ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى ص 56.
[15]- أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، 1954م، المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، ج 1، ص 238و239.
[16]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 18.
[17]- ابن يعيش، شرح المفصل، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور. ج 10، ص 64.
[18]- سيبويه، 1982م، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية ج 4، ص 337.
[19]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1994م، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة. ج 1، ص 234.
[20]-ابن يعيش نقلا عن الزمخشري، شرح المفصل، صححه وعلق عليه مجمعة من العلماء بعد مراجعة على أصول خطية، مشيخة الأزهر المعمور، ج 10، ص 64.
[21]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 96.
[22]- الاستراباذي، 1982م، شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج 3، ص 98.
[23]-ابن يعيش، شرح المفصل، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعة على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور. ج 10، ص 65 -66.
[24]- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1994م، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة. ج 1، ص 234.
[25]- الاستراباذي، 1982م، شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج 3، ص 98.
[26]- ابن جني نقلا عن المازني، 1954م، المنصف، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، ج 1، ص259.
[27]- ابن جني نقلا عن المازني، 1954م، المنصف، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، ج 1، ص259.

[28]- سيبويه، 1982م، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة دار الرافعي بالرياض، الطبعة الثانية، ج 4، ص 342.
[29]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 21.
[30]- الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2، ص 21 .
[31]- ابن جني نقلا عن المازني، 1954م، المنصف، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، ج 1، ص 34
[32]- ابن جني نقلا عن المازني، 1954م، المنصف، تحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى، ج 1، ص 234.
[33] - يمنع هذا المبدأ تجاور عنصرين متماثلين على نفس الخط سواء أكانا صامتين أم صائتين.

المصادر والمراجع:

الإشبيلي، ابن عصفور، 1987م، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ج 2.
ابن يعيش، 1937م، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ،الطبعة الأولى.
ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1954م، كتاب المنصف ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين الطبعة الأولى. ج 1.
سيبويه، 1982م، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية 1982. ج 4.
الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
ابن يعيش، شرح المفصل، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور. ج 10.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، 1994م، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة. ج 1.